

بسم الله الرحمن الرحيم

أخطاء محمد أركون¹ ومحمد عابد الجابري² المتعلقة ببعض الصحابة

إعداد:

د. عبد الحي القاسم عبد المؤمن عمر/ السودان/ جامعة الإمام المهدي/ كلية الشريعة والقانون.

د. الصادق أ بكر آدم بشر/ السودان/ جامعة الإمام المهدي/ كلية الآداب/ الدراسات الإسلامية.

د. عمر إدريس محمدين سليمان/ السودان/ جامعة الإمام المهدي/ كلية الآداب/ الدراسات

الإسلامية.

جوال: 002499122596659 /00249912671830 /00249122136805

Abstract

This study aimed to the statement of some of the mistakes of the Mohammed Arkoun , Mohammed Abed Aljabri relating to omit them Radwan , it is these errors, claimed Arkoun that the name of the companions did not appear in the Koran, and claim that the companions stationed to the world and they differed with regard to the succession after the death of the Prophet e was respond with sufficient evidence from the Quran and Sunnah , and the Aljabri has been alleged that some of the companions they Radwan were oppressed by others , said that the cause of vulnerability that these companions were well-known poverty , and claimed that the Islamic sources have fallen silent for Male on may Allah be pleased with him at the time of Caliph Abu Bakr God bless them all , and we have explained the right thing in this matter , and finally the study included the most important results and key recommendations .

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان بعض الأخطاء التي وقع فيها محمد أركون ومحمد عابد الجابري والمتعلقة بالصحابة عليهم الرضوان ، فمن هذه الأخطاء ، زعم أركون بأن اسم الصحابة لم يرد في

¹ محمد أركون الجزائري ، المولود 1928م ، ت ، 2010م ، مؤرخ وفيلسوف، الشبكة العنكبوتية ، www.goodreads.com/author/list/2984294

² محمد عابد الجابري ، مولود 1936، مفكر وفيلسوف مغربي ، له عدد من المؤلفات في قضايا الفكر المعاصر ، ثقافة وناس ، العدد 78 ، الثلاثاء ، 14 تشرين الثاني ، 2006م.

القرآن الكريم ، وزعمه بأن الصحابة ركنوا إلى الدنيا واختلفوا في شأن الخلافة بعد وفاة النبي ﷺ وكان الرد عليه بأدلة كافية من الكتاب والسنة ، أما الجابري فقد زعم أن بعض الصحابة عليهم الرضوان كانوا مستضعفين من قبل الآخرين ، وذكر أن سبب الاستضعاف أن هؤلاء الصحابة كانوا مشهورين بالفقر ، وزعم أن المصادر الإسلامية قد سكنت عن ذكر على رضي الله عنه في زمن الخليفة أبي بكر الصديق رضي الله عنهم جميعاً ، وقد بينا الصواب في هذه المسألة ، وأخيراً اشتملت الدراسة على أهم النتائج وأبرز التوصيات.

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ،

ويعد :

يسرنا بل يسعدنا أن نبعث لكریم عنايتكم هذا البحث وذلك لنشره في مجلتكم العامرة إن شاء الله، وذلك تحت عنوان: (أخطاء محمد أركون⁽³⁾ ومحمد عابد الجابري⁽⁴⁾ المتعلقة ببعض الصحابة) وقد اشتملت هذه المقدمة على الآتي:

أولاً: أسباب اختيار الموضوع

1/ يعتبر هذا الموضوع من الموضوعات الأساسية التي تحتاج إلى بيان أخطاء بعض الكتاب المتعلقة بالصحابة عليهم الرضوان.

2/ بيان مكانة صحابة رسول الله ﷺ عند الله تعالى وعند نبيه ﷺ وذلك من خلال نصوص القرآن والسنة.

3/ التنبيه على أن صحابة النبي ﷺ جميعهم عدول ولا يجوز الطعن فيهم.

ثانياً: أهداف البحث

1/ يهدف هذا البحث إلى بيان جهود فقهاء المسلمين عامة في نفي الشبه عن الصحابة عليهم الرضوان وعلماء التاريخ والسير على وجه الخصوص.

³ محمد أركون الجزائري ، المولود 1928م ، ت ، 2010م ، مؤرخ وفيلسوف، الشبكة العنكبوتية ، www.goodreads.com/author/list/2984294

⁴ محمد عابد الجابري ، مولود 1936، مفكر وفيلسوف مغربي ، له عدد من المؤلفات في قضايا الفكر المعاصر ، ثقافة وناس ، العدد 78 ، الثلاثاء ، 14 تشرين الثاني ، 2006م.

2/ تبصير القارئ بالتحريف والتبديل الذي تم دسه في كثير من الكتب التي يعتمد عليها كثير من المسلمين ويعتقدون بصحة ما فيها.

3/ كما يهدف البحث إلى بيان قيمة الكتب المنقحة والتي بينت ووضحت أخطاء ودسائس أعداء الإسلام وبيان عدم الالتفات والأخذ من هذه الكتب.

4/ تنبيه أولياء أمور الطلاب والأساتذة بضرورة مراجعة بعض المعلومات غير الصحيحة والموجودة في المناهج التعليمية.

ثالثاً: أهمية البحث

1/ تسليط الضوء على أهمية نشر الكتب ذات القيم والمثل الفاضلة في المجتمعات الإسلامية وتوضيح مزالق الكتب المحرفة.

2/ كما أن لهذا الموضوع أهمية قصوى في كون القارئ يستطيع أن يقف ويفهم مناقب صحابة النبي ﷺ وعليهم الرضوان.

3/ تبسيط المعلومة التي يحتاج إليها القاري ببسر وسهولة .

4/ ومن أهمية هذا البحث بيان كثير من الأحاديث الموضوعة والضعيفة وكذا الباطلة التي يعتمد عليها المحرفون في ترويح بضاعتهم.

رابعاً: منهج البحث

المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التاريخي والتحليلي.

نفتتح بكلام طيبٍ ومهمٍ للبروفيسور على أحمد الإمام عليه رحمة الله تعالى وأسكنه فسيح جناته أمين ، حيث يقول في بيان فضل الصحابة والثناء عليهم: " فقد شهد السودان خلال هذا العقد بحمد الله تعالى إنشاء عدد وافر من المساجد الجامعة تحمل أسماء الصحابة رضي الله عنهم ، وأسماء الراشدين اتباعاً للمنهاج النبوي الذي كانوا وسائطنا إليه ، ودليلنا على الوفاء لهم ، وعباداً بالله من تطول أهل الجراءة على الصحابة وهم رضي الله عنهم سادة أولياء الله بعد النبيين ، كما قال رب العالمين : { أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (62) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ } (5) ، وكانوا مع رسول الله ﷺ كما وصفهم القرآن العظيم :فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَجَّوهُ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوا

⁵ يونس ، 62 ، 63.

الَّذِي أُتِرَ مَعَهُ أُودِدَكَ هُمُ الْمُظْهُونَ⁽⁶⁾ ، إلى أن يقول في كلامه الطيب : " فكانت هذه الرسالة التي حررناها من أجل تنشئة صالحة لشبابنا ، وثبتت لقلوب المسلمين كافة على حب الله تعالى وحب رسوله ﷺ وحب الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم ومعرفة فضلهم بأنه لن يصلح أمر هذه الأمة إلا بذلك فسأل الله أن يرزقنا حبهم ويوفقنا لحسن الأدب معهم والاهتداء بهديهم فإنهم كانوا على الصراط المستقيم"⁽⁷⁾.

وعلى النقيض من ذلك فقد زعم محمد أركون بأن كلمة الصحابة لم ترد في القرآن ، و الواقع أنها (لولا) تشكل لاحقا ، و تُمجد ، و تُزين ، و تُعظم))⁽⁸⁾ . و قوله هذا غير صحيح تماما ، مخالف للقرآن و السنة و التاريخ ، لأنه أولا: أن كلمة الصحابة بمعنى أصحاب النبي -ﷺ- ، موجودة فعلا في القرآن الكريم ، وقد وردت لفظة الصحابة فيه بصيغة المفرد في قوله تعالى لا تَنصُوهُ فَوَقَدَ صَوَّهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَةً عَلَيْهِ وَأَيْدِيَهُمْ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَجَلَّى كَلِمَةً الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْهَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} - سورة التوبة/40- ، و إذا كان القرآن قد وصف أبا بكر بأنه صاحب الرسول -ﷺ- ، فإن اللذين آمنوا به و كانوا معه ، هم أيضا أصحابه بالضرورة.

و ثانيا: إن مصطلح الصحابة بمعنى أصحاب رسول الله ، ورد في السنة النبوية عدة مرات ، منها قوله عليه الصلاة و السلام : ((ليت رجلا صالحا من أصحابي يحرسني)) ، و قوله : ((اللهم أمض لأصحابي هجرتهم...))⁽⁹⁾ ، وكذلك قوله ﷺ في مدح أصحابه: " الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا بعدي فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن أبغضهم فببغضي أبغضهم"⁽¹⁰⁾ ، وقوله ﷺ : " لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي ، فَلَوْ أَنَّ أُمَّ حَكَمَ أَفَقَ مِثْلَ أَحَدٍ ذَهَبًا ، مَا بَلَغَ مَدَّ أَحَدِهِمْ وَلَا صِيْفَهُ"⁽¹¹⁾.

أما تعريف الصحابي عند المحدثين فيعبر عنه الحافظ بن كثير بأنه: " من رأى رسول الله ﷺ في حال اسلام الراوي ، وإن لم تطل صحبته له وإن لم يروي عنه شيئا . هذا قول جمهور العلماء خلفاً

⁶ الأعراف ، 157.

⁷ الصحبة والصحابة رضي الله عنهم ، أحمد علي الإمام ، ط2 ، 1422هـ ، 2001م ، دار جامعة القرآن الكريم للنشر ، ص 4 . 6 بتصرف يسير.

⁸ الفكر الأصولي ، ص: 139 .

⁹ البخاري: الصحيح ، ج 1 ص: 435 ، رقم : 1233 ، ج 3 ص: 1057 ، رقم : 2729 .

¹⁰ شعب الإيمان للبيهقي ، ط1 ، 1424هـ ، ج2 ، ص 657.

¹¹ صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل ، ط1 ، 1400هـ ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، حديث رقم 3673.

وسلفاً ، وقد نص على أن مجرد الرؤية كافٍ في اطلاق الصحبة ، البخاري وأبو زرعة ، وغير واحد ممن صنّفوا في أسماء الصحابة⁽¹²⁾.

و أما زعم أركون بأن كلمة الصحابة مُجدت و زينت و عُظمت لاحقاً ، فهذا زعم باطل ، لأن الذي مدح الصحابة و عظمهم ، و زكاهم و شهد لهم بالرضوان و العمل الصالح هو رب العالمين في شرعه الحكيم ، و ليس المسلمون هم الذين شهدوا لهم بذلك ، فقد كانوا متبعين لا مبتدعين . و من الأدلة أيضاً على ذلك قوله تعالى ذُقْ طَرَضِي اللّٰهُ عَنْ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يَبْلُغُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَمَا لِي بِهِمْ قُلُوبٌ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا} - سورة الفتح /18- ، و {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللّٰهِ وَاللّٰثِنِينَ مَعَهُ أَتَيْنَاهُ عَلَى الْكُفَّارِ رِجْمًا بَيْنَهُمْ مَرَّاهُ مَرْكَبًا سَجْدًا يَتَّبِعُونَ فَضْلًا مِّنَ اللّٰهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُ فِي جُوهِهِمْ مِّنْ أَدْرِ السُّجُودِ ذَلِكَ نَمَطُهُمْ فِي الدُّورَةِ وَمِثْلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ تَمْطُفًا أَرْزَهُ فَاسْتَعْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ يَعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَاللّٰهُ الْإِنِّيْنِ أَمْذُوا وَعَلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفَرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا} - سورة الفتح/29- ، و {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ الرِّضْوَانُ عَنْهُمْ وَرِضْوَانًا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ} - سورة التوبة/100.

ومن الأحاديث العظيمة في فضل الصحابة وبيان عدالتهم حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " النجوم أمانة للسماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد ، وأنا أمانة لأصحابي ، فإذا ذهبت أتى أصحابي ما يوعدون ، وأصحابي أمانة لأمتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون"⁽¹³⁾.

أخطاء محمد أركون المتعلقة بالخلافة بعد وفاة النبي ﷺ

إن من يقرأ في تاريخ الصحابة بعد وفاة الرسول ﷺ مباشرة من خلال ما كتبه المستشرقون وكثير من أبناء المسلمين سوف يزعجه كثيراً تصور كتاب التاريخ لهؤلاء الصحابة بصورة الانتهازيين اللذين يتصارعون من أجل السلطة ، ولا عجب في سلوك هؤلاء اللذين كتبوا تاريخ الأمة لأنهم منطلقون من

¹² الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ابن كثير ، دار الفكر للطباعة والنشر 1403هـ ، 1983م ، ص 174 ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، بيروت ، لبنان .

¹³ صحيح مسلم ، فضائل الصحابة ، باب بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه ، ج4 ، ص 1961 ، حديث رقم (207) ، وأحمد في مسنده ج4 ، ص 399.

عداءٍ دائمٍ للإسلام وأهله لذا نجدهم يتعمدون تشويه صورة الصحابة اللذين شرفهم الله بحمل الرسالة ونشرها في العالمين⁽¹⁴⁾.

ونجد ذلك واضحاً في كتابات محمد أركون حول موضوع الخلافة بعد وفاة النبي -ﷺ- ، فقد ادعى فيه أن حادثة السقيفة كانت مناقشة كبرى حاسمة ، قسمت الوعي الإسلامي و مزقته، و كانت فيها قبيلة بني هاشم و بني أمية موجودتين على الساحة مستعدتين لخوض الصراع بسبب الخلافة . ثم تعقدت المسألة أكثر بدخول الأنصار الصراع ، و هم قبيلة أخرى لهم طموحاتهم السلطوية أيضاً. ثم قال : ((إننا لا نستطيع أن نخفي إلى الأبد هذه الحقائق السوسولوجية- التاريخية التي ضمنها أو ضدها سوف تشق الفكرة الإسلامية طريقها))⁽¹⁵⁾.

و قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و يتضمن أباطيل و مغالطات ، أولاً إن الذي حدث في سقيفة بني ساعدة و بيعة أبي بكر الصديق-رضي الله عنه- ، هو أول تجربة شورية -ديمقراطية بلغة العصر- ناجحة حققتها الصحابة بعد وفاة رسول الله-ﷺ- ، و أدت إلى توحيد المسلمين حول خليفة واحد ، و تكوين دولة الخلافة الراشدة ، التي فتحت العالم وأطاحت بدولتي الفرس و الروم ، و تحقق فيها وعد الله تعالى في قوله : وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيُتَّخِذَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا لَفَتَ ظُلُمَاتٍ مِّن قَبْلِهِمْ وَبِئْسَ مَكْرًا لَّهُمْ دِينُهُمْ أَمْ لِي أُخَفِيَ مِّن مَّن بَعْدَ حَوْفِهِمْ أَ تَأْتِيهِمْ آيَاتُ بَيِّنَاتٍ مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَأَنزِلُ اللَّهُ السُّحُورَ عَلَيْهِمْ كُلِّ لَيْلَةٍ فَنظُرُوهُمْ كَرَدِّ عَيْتِهِمْ لِيُكْفَرُوا وَلِيُبْدِيَ لَهُمْ مَا كَفَرُوا سَوَاءً لَّهُمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ وَلَيَكُنَّ لَهُمْ آيَاتٍ لِّئَلَّا يُخَفُوا وَلِيُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِيُبَدِّلَ اللَّهُ وَجْهَ الْبَشَرِ خَلْقًا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ - سورة النور/55- . فهذه الحادثة جمعت المسلمين قلباً وقالبا ، و لم تقسمهم و لا مزقتهم ، وأما الخلافات التي حدثت في الفتنة الكبرى و ما أنجر عنها من تمزق و انقسامات بين المسلمين ، فلا علاقة لها بما حدث في السقيفة⁽¹⁶⁾.

وثانياً إن الذي حدث في السقيفة هو اختلاف تنوع لا اختلاف تناقض و تضاد، و لا اختلاف تتاحر و تصادم و تأمر ، و إنما اختلفت آراؤهم حول موضوع الخلافة ثم اتفقت في النهاية-بعد التشاور- على اختيار أبي بكر خليفة ، و هو الذي مدحه الله تعالى بأنه كان : {ثَانِي اَثْنِي إِذْ هُمْ فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِخَبِيرِهِ لَّا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَةً عَلَيْهِ وَأَيْدِيَهُمْ فَبَدَدُوا حَمِرَهُمْ فَوَجَدُ آبَاءَهُمْ نُجُودًا لِّئَلَّا يُيَسِّرَ اللَّهُ لَهُمْ فَجَزَاؤُهُمْ فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَسَاءَ لِمَن كَانَ يَدْرِي إِذْ يُنذَرُ أَن يُكْفَرُ بِهِ عَذَابٌ أَلِيمٌ - سورة التوبة/25- .

¹⁴ أخطاء يجب أن تصحح في التاريخ ، جمال عبد الهادي محمد سعود ، ود. وفاء محمد رفعت جمعة ، ط1، 1405هـ ، 1985م ، دار طيبة ، ص 3. 4.

¹⁵ تاريخية الفكر ، ص: 145 ، 282 ، 284 .

¹⁶ سننطرق إلى ذلك لاحقاً إن شاء الله.

كَلِمَةَ الْإِنِّينَ كَفَرُوا السُّطَّى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} - سورة التوبة/40-، فتمت على يديه وحدة المسلمين المادية و المعنوية معا و أما ما يروى من امتناع بعض الصحابة من بيعة أبي بكر ، كعلي و بني هاشم ، فهي روايات مكذوبة وضعتها الطوائف المذهبية و السياسية المنحرفة التي ظهرت في الفتنة الكبرى و ما بعدها.

قَالَتَا إِنْ أُرْكُونَ يُمَارِس -كعاداته- التضخيم و التجعيد ، و يبني عليها أوهامه و ظنونه بلا أدلة صحيحة ، ليصل إلى ما خطط له سلفا . و مسألة السقيفة هي في الحقيقة حادث اختلاف عادي طبيعي و وقع بين الصحابة فعالجوه بسرعة و حكمة من دون إي صراع و لا عنف ، بدليل أنهم مباشرة بعد بيعتهم أبي بكر دخلوا في حرب المرتدين و هزمهم ، و شرعوا في الفتوحات الإسلامية. ثم لما توفي أبو بكر خلفه عمر بن الخطاب من دون أن يحدث أي خلاف حول مسألة الخلافة ، وترديد أركون لتلك المزاعم المقصود منه تشويه صورة الصحابة على هيئة الطامحين اللذين يتصارعون من أجل الكرسي وصولاً للسلطة وأن الصحابة قد انقسموا إلى أحزاب سياسية على أساس من العصبية والحسد والغيرة ، فهذه أدلة دامغة تُبطل مزاعم أركون حول حادثة السقيفة و ما ترتب عنها .

كما زعم أركون أن كتب التراجم السنية بالغت في وصف الصحابة بأنها شخصيات مثالية، حجبت ((الحقيقة التاريخية المتعلقة بكل شخصية من الشخصيات المترجم لها)) ، فدخلت بذلك عناصر أسطورية زائدة على سيرهم ؛ كانت ترمي إلى تشكيل شخصيات نموذجية مقدسة⁽¹⁷⁾.

قوله هذا فيه حق و باطل ، فأما الحق فإنه قد رُويت فعلا روايات كثيرة مكذوبة نُسبت إلى بعض الصحابة ، لكنها لم تكن كلها مدحا ، فبعضها مبالغ في المدح ، و بعضها الآخر مبالغ في الذم والقدح ، حسب الاتجاهات المذهبية للكذابين الذين رَووا التاريخ⁽¹⁸⁾، وأما ما قاله عن كتب التراجم السنية فذلك لا يُمثل إلا جانبا من الحقيقة ، و قد سكت أركون عن الجانب الآخر . لأن الغالب على تلك الكتب أنها تُدوّن كل ما يصلها من أخبار عن الصحابة من دون تمييز لصحتها من سقيمها، وهذه الظاهرة نجدها واضحة في كتب التراجم التي ترجمت للصحابة ، كتاريخ دمشق لابن عساكر، والاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر، والإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر العسقلاني .

¹⁷ تاريخية الفكر العربي، ص: 17 .

¹⁸ للتوسع في ذلك أنظر كتابنا : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه ، ص: 47 و ما بعدها

وأما الباطل الموجود في كلام أركون فيتمثل في عدم تفريقه بين الروايات المثالية الصحيحة والمثالية المكذوبة ، فشكك فيها كلها، انطلاقاً من خلفيته المذهبية المتعصبة التي ترفض مبدأ مثالية الصحابة أصلاً ، بناءً على نزعتة العلمانية التغريبية الاستشراقية في موقفها من الإسلام ورسوله و تاريخه .و هذا موقف غير علمي تماماً. لأن مثالية الصحابة وخيرتهم ثابتة شرعاً وتاريخاً، فأما شرعاً فإنه توجد نصوص كثيرة شهدت للصحابة بالإيمان والعمل الصالح ، وزكّتهم ووصفتهم بأنهم خير أمة أخرجت للناس، و أما تاريخاً فمصنفات التاريخ شاهدة على مواقفهم المثالية العظيمة في إيمانهم بالإسلام ، و جهادهم في سبيله بأموالهم و أنفسهم ، و صبرهم على الأذى و الفقر و العوز في العهدين المكي و المدني ، وقد عقد الإمام الخطيب البغدادي (ت 395 . 463) فصلاً نفيساً في كتابه الكفاية بعنوان : ما جاء في تعديل الله ورسوله في الصحابة نقتطف منه ما يلي : " عالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارته ، واختياره لهم في نص القرآن ، فمن ذلك قوله تعالى : { كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ }⁽¹⁹⁾. وقوله : وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْهُمْ أَجْرَيْنَ وَالْأُولَئِكَ اتَّبَعُواهُمْ يَهْتَدُونَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ عَلِيمٌ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَلَا بِذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }⁽²⁰⁾.

ووصف الرسول ﷺ الصحابة مثل ذلك وأطنب في تعظيمهم والثناء عليهم، ويواصل الخطيب كلامه النفيس والأخبار في هذا المعنى تتسع وكلها مطابقة لما في القرآن ، وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة والقطع على تعديلهم ونزاهتهم فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله لهم المطاع على بواطنهم إلى تعديل أحد الخلق لهم إلى أن قال : " ولو لم يرد من الله عز وجل ورسوله فيهم شيء مما ذكرنا لأوجبت الحالة التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين القطع بعدلتهم والاعتقاد بنزاهتهم⁽²¹⁾.

ذكر الجابري أن هذه الجماعة كانت تتكون من الصحابة الفقراء و المستضعفين بمكة ، كعمار بن ياسر، و أبي ذر ، و المقداد بن الأسود، و خباب بن الأرت ، و يبدو أن هذه الجماعة تحلقت حول علي بن أبي طالب بمكة ، فكان حليفهم ، و يحمل قضيتهم بمكة و ما بعدها ، وهم قد بقوا معه ومع النبي بمكة تسومهم قريش أشد العذاب، و لم تكن لعلي قبيلة توجهه . فكانت تلك الجماعة هي

¹⁹ آل عمران ، 110.

²⁰ التوبة ، 100.

²¹ الكفاية للخطيب البغدادي ، ط الهند 1357هـ ، ص 26 . 29.

جماعة العقيدة في الإسلام ، على رأس المؤمنين الصادقين ، و هناك حديث يقول : ((أمرت بحب أربعة ، لأن الله يحبهم ، علي ، و أبي ذر ، و سلمان ، و المقداد))⁽²²⁾.

و قوله هذا غير صحيح في معظمه ، و يتضمن أخطاء كثيرة ، نذكرها من خلال مناقشتنا للجابري و ردنا عليه ، أولا إن الاستضعاف كان يشمل كل الجماعة المسلمة بمكة ، و لم يكن خاصا بطائفة منهم ، مع اختلاف درجاته و أشكاله، من مسلم إلى آخر حسب ظروفه و خصوصياته ، بدليل قوله تعالى -عندما وصف المسلمين بالاستضعاف- : {وَإِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَخَطُّكُمْ النَّاسُ فَأَوَّكُمُ اللَّهُ وَابْنَكُمْ بِبَصَرِهِ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} - سورة الأنفال/26- و أما في العهد المكي فلم يبق هناك جماعة المستضعفين ، بدليل قوله تعالى ((فأواكم و أيدكم بنصره ، و رزقكم من الطيبات)) .

أما زعمه بأنه يبدو بأنه وجدت جماعة كان علي حليفها و زعيمها ، و يجمل قضيتها فهو استنتاج باطل و حديث خرافة ، ليس له دليل عليه إلا الظن ، و كان عليه أن يدعمه بالشواهد إن كان صادقا في زعمه، و الشواهد الآتية تبطل دعواه : أولها من القرآن الكريم ، فهو شاهد على أن المسلمين كانوا جماعة واحدة مع النبي و حوله -عليه الصلاة و السلام- و ليس حول علي و لا حول غيره من الصحابة ، قال تعالى : {مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رِهَاءَ يَنَّهُمْ ثُمَّ لَمَّا رُكِبًا سَجْدًا تَتَّبِعُونَ فِضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهِ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَظَلَّ فِئْتَابِ سَوَاقِهِ يَعْجِبُ الْزُرَّاعُ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْرَبًا وَأَجْرًا عَظِيمًا} - سورة الفتح/29-، و لوبما رحمة من الله سبحانه و تولى و كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم و استغفروا لهم و سألهم في الأمر فإذا عومت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين} - سورة آل عمران/159- .

الشاهد الثاني يتمثل في أن زعمه بوجود جماعة الفقراء المستضعفين الملتفة حول علي ، يعني وجود جماعة أو أكثر كانت تقابل جماعة المستضعفين ، ضمن جماعة المسلمين العامة ، و هذا كلام خطير ، يتضمن طعنا في رسول الله ، و تفريقا و تقسيما لجماعة المسلمين بمكة التي شهد لها القرآن و التاريخ أنها كانت جماعة واحدة مؤمنة مجاهدة ، فزعمه هذا هو نفسه شاهد على بطلان نفسه ، و نحن نطالبه بتوثيق زعمه الباطل المرفوض شرعا و تاريخا.

²² العقل السياسي العربي ، ص: 152 ، 181 ، 182 .

أما الشاهد الثالث فيتمثل في أن عليا في العهد المكي كان صغيرا ما يزال يلعب مع الأطفال ، لأنه عندما نزل الوحي على رسول الله كان لعلي من العمر ما بين: 5-10 سنوات⁽²³⁾. فهل يصح في العقل أن طفلا يحمل قضية جماعة من الكبار ، ويقودهم في ظروف صعبة؟ ! ، و هل في مقدور طفل قيادة هؤلاء ؟ ! ، و هل يصح في العقل أن جماعة من الكبار المستضعفين يلتفون حول طفل صغير ليقودهم و يحمل همهم ؟ ! ، و ما عسى أن يقدمه الطفل لهؤلاء ؟ ، و ما ذا في مقدوره أن يقدمه لهم ؟ ، و هل يصح في العقل أن صحابيا كعمار بن ياسر كان عمره نحو 43 سنة⁽²⁴⁾ عند بداية الدعوة الإسلامية ، يلتف حول طفل ؟ ! . هذه التساؤلات لا تحتاج إلى إجابات لأنها واضحة ووضوح الشمس .

ثانيا إن وصفه لجماعة المستضعفين الفقراء بمكة بأنهم كانوا جماعة العقيدة، هو وصف فيه تفريق لجماعة المؤمنين الذين شهد لهم القرآن بأنهم كانوا جماعة واحدة حول نبيهم . ووصفه لهم لم يكن خاصا بالمستضعفين، وإنما يشمل كل المؤمنين لأنهم كلهم كانوا جماعة العقيدة والجهاد، و القرآن قد شهد لهم بذلك. علما بأنه لا توجد علاقة ضرورة بين صدق الإيمان و العقيدة ، وبين الأوضاع المادية و الاجتماعية للأفراد ؛ فإذا كانت طائفة صغيرة من فقراء مكة قد أسلمت، فقد قابلتها طائفتان أخريتان ، الأولى تمثل العدد الكبير من المستضعفين بمكة الذين لم يسلموا رغم فقرهم وضعفهم. والثانية تمثل العدد القليل من الأغنياء الذين أسلموا مع مكانتهم و غناهم و جاههم.

كما أن قوله بأن ((الدعوة الإسلامية التف حولها في البداية الفقراء و المستضعفون))⁽²⁵⁾. هو قول غير صحيح على إطلاقه ، لأن المسلمين كلهم كانوا بمكة قلة مستضعفين، لقوله تعالى : { وَانكروا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعِفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَخَطُّكُمْ النَّاسُ فَأَوَّكُوا وَأَيُّكُمْ بِصُورِهِمْ رَزَقُكُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } - سورة الأنفال/26- ، فالمسلمون كانوا قلة من الفقراء، وقلة من الأغنياء ، و قلة من الميسورين و متوسطي الحال . و مما يبطل زعم الجابري أن الأوائل الذين دخلوا في الإسلام كانوا من الأغنياء والميسورين و أصحاب المكانة في المجتمع القرشي، وهم : خديجة، وأبو بكر، وطلحة، و الزبير، و عثمان، و الزبير بن العوام، بالإضافة إلى علي و زيد بن حارثة فهما أيضا لم يكونا من الفقراء ، ولا من المستضعفين ، لأنهما كانا يعيشان في بيت النبي -ﷺ- . علما بأن

²³ الذهبي: تاريخ الإسلام ، ص: 1 ص: 490 . و ابن العماد الحنبلي: الشذرات ، ج 1 ص: 222 .

²⁴ الذهبي: السير ، ج 1 ، ص: 426 .

²⁵ التراث و الحداثة ، ص: 113 .

الإيمان يتعلق أساسا بما في القلوب ، من صدق و إخلاص و استعداد للإيمان ، ولا يتعلق أساسا بما في الجيوب من أموال.

و أما قوله بأن عليا لم تكن له قبيلة توجهه ، فهذا قول يتضمن تدليسا و تغليطا ، لأن عليا كان صغيرا في العهد النبوي، و لم يدخل أصلا لعبة القبيلة ، لأنه كان يعيش مع النبي-عليه الصلاة و السلام- في بيته ، و هو الذي رياه و رعاه ووجهه ، و مع ذلك فإنه قد استفاد من قبيلته بني هاشم في حمايتها لرسول الله ﷺ.

كما أن قوله بأن جماعة المستضعفين بقوا مع علي و ((مع النبي في مكة تسومهم قريش أشد العذاب))⁽²⁶⁾، هو كلام غير صحيح في معظمه ، و يتضمن باطلا كثيرا ، لأنه أولا: أن جماعة المستضعفين كانت مع النبي و حوله و لم تكن مع علي و لا حوله . و ثانيا: إن عليا لم يكن من المستضعفين ، لأنه كان صغيرا ، و يتمتع بحماية قبيلته له. و ثالثا: لا تصح التسوية بين ظروف جماعة المستضعفين و ظروف علي بن أبي طالب التي تختلف من حيث العمر و القبيلة و المكانة في العهد المكي. و رابعا إنه لا تصح التسوية بين المستضعفين و علي من حيث اضطهاد قريش لهم ، فهو قد سوى بينهم عندما قال : بقوا مع علي و مع النبي تسومهم قريش أشد العذاب. و هذا لا يصح ، لأنه عندما كان المستضعفون تسومهم قريش أشد العذاب ، كان علي صغيرا ، و يتمتع بحماية قبيلته له ، لذا لا يُعرف لعلي أنه تعرض للاضطهاد و التعذيب في العهد المكي⁽²⁷⁾.

أما الحديث الذي ذكره الجابري ((أمرتُ بحب أربعة ...))، فهو حديث ضعيف⁽²⁸⁾. كان علي الجابري أن يتأكد منه من حيث الصحة والضعف، لأنه حديث يُستخدم في المناظرات والمفاضلات التي تجري بين أهل السنة والشيعة. كما أنه حديث تترتب عنه أمور لها أهميتها في النظرة إلى الصحابة . لكن الجابري وظّفه فيما ذهب إليه، لم يبال أنه حديث صحيح أم ضعيف.

الأخطاء المتعلقة بحالة الفقر التي تميزت بها جماعة المستضعفين. وهذه الأخطاء نبينها من خلال الوضع المادي لثلاثة من كبار هذه الجماعة ، و هم : عمار بن ياسر ، و المقداد بن الأسود، و علي بن أبي طالب رضي الله عنهم . لكننا قبل التفصيل فيها يجب أن لا يغيب عنا أن جماعة الفقراء

²⁶ العقل السياسي ، ص: 152 .

²⁷ بناء على المصادر التي أطلعتُ عليها .

²⁸ الألباني: سلسلة الأحاديث الضعيفة ، ج 54، ج 5 ص: 190 ، ج 7 ص: 129 . و الجامع الصغير و زياداته

، ج 1 ص: 319 ، 349 .

المستضعفين تحسن حالهم في العهد المدني ، بدليل قوله تعالى: ((... فأواكم و أيدكم بنصره، و رزقكم من الطيبات لعلكم تشكرون))-سورة الأنفال/26- . ثم تحسن حالهم أكثر زمن الخلافة الراشدة ، عندما كثرت الغنائم و تعددت مصادر الدخل . لكن الغريب في الأمر أن الجابري لم يُيال بهذه التغييرات و التحسنات التي طرأت على وضعية تلك الجماعة ، و ظل يُكرر أن جماعة المستضعفين كانت فقيرة مستضعفة في العهد المكي و ما بعده⁽²⁹⁾!

فبالنسبة لعمار بن ياسر- رضي الله عنه- ، فقد ذكره الجابري من بين الفقراء المستضعفين، و قال إن عطاءه السنوي -كغيره من المستضعفين- كان هزيلا بالمقارنة إلى ما كان يأخذه كبراء بني هاشم و أشراف قريش بما فيهم الطلقاء، الذين لم يلتحقوا بالإسلام إلا بعد الفتح ، لأن عمر بن الخطاب كان يُوزع العطاء على ((أساس القرابة من النبي مع اعتبار السابقة في الإسلام))⁽³⁰⁾.

وقوله هذا غير صحيح في معظمه ، لأنه أولا: كان عليه أن يوثق أخباره ، و يذكر طريقة تقسيم العطاء بالأرقام و الأصناف للمقارنة فيما بينها، و للتأكد منها في المصادر التي أستخدمها و في غيرها ، لكنه لم يفعل ذلك . كما أن قوله بان عماراً كان من المستضعفين في العهدين المدني للراشدي هو قول غير صحيح كان عليه أن يوثقه . ففي العهد المدني فإن القرآن شاهد على أن لم يعد فيه مستضعفون، لقوله تعالى : { فَأَوَّاكُم وَايَنُّكُمْ بِنُصْرِهِ رِزْقًا كُمْ مِّنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ } - سورة الأنفال/26- . و أما في العهد الراشدي فقد كانت لعمار مكانة مرموقة ، حتى أن عمر بن الخطاب و لاه إمارة الكوفة ، و كان يخدمه بنفسه ، و ذلك أنه عندما كان عمار بمدينة حمص كتب إلى عمر بأنه يُريد الحج ، و سأله أن يبني له داره بالمدينة قبل قدومه ، فبناها له عمر و شارك بنفسه في بنائها⁽³¹⁾.

وثانيا: إن الجابري عكس طريقة عمر بن الخطاب في تقسيم العطاء ، فذكر أنه وزع العطاء على أساس القرابة من النبي مع اعتبار الإسلام ، و الصواب هو أنه وزع العطاء على أساس السابقة في الإسلام أولا مع مراعاة القرابة من الرسول-عليه الصلاة و السلام- ثانيا . و ليس صحيحا بأن عمر

²⁹ سبق توثيق ذلك .

³⁰ العقل الأخلاقي ، ص: 62 .

³¹ ابن الأثير : أسد الغابة ، ج 1 ص: 808 ، 810 . عمر بن شبة : أخبار المدينة ، دار الكتب العلمية بيروت، 1996، ج 1 ص: 150 .

بن الخطاب قَمَّ الطلقاء على السابقين الأولين من المستضعفين⁽³²⁾. وإنما قسم العطاء على عموم الصحابة كآلاتي :

- 1- المهاجرون الذين شاركوا في غزوة بدر لهم 5 آلاف درهم سنويا .
- 2- الأنصار الذين شاركوا في غزوة بدر لهم 4 آلاف درهم سنويا .
- 3- المهاجرون قبل الفتح، لهم 3 آلاف درهم سنويا .
- 4- المهاجرون بعد الفتح لهم ألف درهم سنويا .

وألحق الحسن و الحسين و سلمان الفارسي بأهل بدر و أعطى كلا منهم 5 آلاف درهم سنويا . وحتى الأولاد و النساء فرض لهم عطاءهم السنوي بما يكفيهم . علما بأنه زاد في عطاء العباس وعلي وأمهات المؤمنين لقرابتهن من النبي -عليه الصلاة و السلام-⁽³³⁾.

و بذلك يتبين أن ما قاله الجابري من أن عطاء عمار كان هزيلا بالمقارنة إلى بني هاشم و أشرف قريش و حتى الطلقاء ، كان فيه باطل ، و تدليس و تغليط ، لأنه ليس صحيحا بأن عطاء الطلقاء و كل أشرف قريش كان أكبر من عطاء عمار و أصحابه السابقين المستضعفين ، بل كان عطاء عمار أكبر من عطاء الطلقاء ، و أكبر من معظم أشرف قريش . و حتى بني هاشم لم يكن كل أفرادهم يأخذون أكبر من عمار و المهاجرون الأولون ، لأن الحسن و الحسين و هما أبناء فاطمة -رضي الله عنهم- كان عطاؤهما يساوي عطاء عمار و المهاجرين الأولين الذين شهدوا بدرا ، و قد روي أن عمر بن الخطاب أوصل عطاء عمار إلى 6 آلاف درهم⁽³⁴⁾.

كما أن قوله بأن عطاء المستضعفين كان هزيلا ، يتضمن تدليسا و تغليطا واضحين ، لأن السابقين الأولين من المهاجرين الذين شهدوا بدرا ، كانوا الأولين في سلم العطاء ، و زاد عن عطاء السابقين الأولين من الأنصار . و عليه فلا يصح أبدا القول بأن عطاء المستضعفين كان هزيلا ، و هم على رأس القائمة ، و حتى و إن كان عطاؤهم أقل من عطاء العباس و علي و زوجات النبي -ﷺ- ، فهو لم يكن عطاء هزيلا على حد زعم الجابري ، بحيث لا يكفي صاحبه، و لا يسد حاجته ، و كيف يكون كذلك و هو أكبر عطاء في سلم التقسيم ؟ ! ، و إذا كان كما زعم الجابري فهذا يعني أن

³² ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج 1 ص: 350 و ما بعدها .

³³ نفسه ، ج 1 ص: 350 و ما بعدها .

³⁴ الذهبي : السير ، ج 1 ص: 622 .

الغالبية الساحقة من الصحابة و المسلمين كانوا فقراء وليس عمار بن ياسر و أصحابه فقط ، لأن عطاءهم كان هزيلا ، بحكم أن الفئة الأولى الأكثر نصيبا كان عطاؤها هزيلا ! ! . و هذه نتيجة باطلة لأن مقدماتها كانت باطلة .

وأما الصحابي المقداد بن الأسود(ت 33هـ) -رضي الله عنه- ، الذي جعله الجابري من الفقراء المستضعفين ، فقد تحسنت ظروفه المادية و أصبح من الميسورين ، بل من الأغنياء ، فقد كانت له أملاك متنوعة ، و عند وفاته أوصى للحسن و الحسين لكل منهما 18 ألف درهم ، وأوصى لأمهات المؤمنين لكل واحدة منهن 7 آلاف درهم⁽³⁵⁾. و حتى الجابري اعترف بأن المقداد بن الأسود الذي كان من المستضعفين ، بنى دارا بمكة و جعل أعلاها شرفات ، و جصصها من الداخل و الخارج⁽³⁶⁾.

أما علي بن أبي طالب- رضي الله عنه- ، فقد أدعى الجابري أنه لم يكن من أصحاب الأموال، و لم يكن له ((حظ من الغنيمة سوى ما كان يناله من العطاء و كان يوزعه على الفقراء))⁽³⁷⁾ . و قوله هذا غير صحيح ، لأنه أولا: لم يوثق لنا دعواه ، و لم يفصل لنا مقدار ما كان علي يأخذه من العطاء هو و أسرته ، وكان عليه أن يفعل ذلك ليثبت ما ادعاه . لذا فنحن نقول: كان علي يأخذ مبلغا كبيرا جدا من العطاء قدر بأربعين ألف دينار سنويا⁽³⁸⁾ . و هذا المبلغ الكبير يبدو أنه مجموع ما كان يأخذه علي من عطائه و عطاء أفراد أسرته الكبيرة ، التي كانت تتكون عند استشهاده من : 4 زوجات ، و 11 سرية أم ولد ، و 31 ولدا-14 ذكرا ، 17 أنثى- ، هذا سوى الخدم و العبيد⁽³⁹⁾ فهل يُعقل أن رجلا يُعيل أسرة تتكون من أكثر من 44 فردا ، يُقال أنه يوزع عطائه على الفقراء و هو ليس من أصحاب الأموال ؟ ! و هل يُعقل أن رجلا تزيد أسرته عن 44 فردا ، يُقال بأنه كان يوزع عطائه على الفقراء ؟! فبماذا كان يُعيل عائلته إذا كان يوزع عطائه على الفقراء ؟!

³⁵ نفس المصدر ، ج 1 ص: 389.

³⁶ العقل السياسي ، ص: 145.

³⁷ نفس المصدر، ص: 146 ، 152.

³⁸ أحمد بن حنبل : المسند ، ج 1 ص: 159 . و فضائل الصحابة ، ج 1 ص: 539 . و ابن تيمية : منهاج السنة ، ج 7 ص: 481 . و ابن كثير : البداية ، ج 7 ص: 333 .

³⁹ أنظر : الطبري : تاريخ الطبري ، ج 2 ص: 163 . و ابن كثير : البداية ، ج 7 ص: 353 ، 356 . و ابن تيمية : منهاج السنة ، ج 7 ص: 483 . و الذهبي: الخلفاء الراشدون ، ص: 398 .

وثانيا: إذا كان علي لا مال له ، و يُوَزَعُ ماله على الفقراء ، فكيف أستطاع أن يجمع أموالا تركها لورثته عندما تُوفى ، و بعضها أوصى به في وصيته قبل وفاته ؟ ! ، و منها أنه ترك الضياع و النخيل و المزارع و الأوقاف ، و ترك وراثته من أغنياء قومهم و مياسيرهم . و تشهد وصيته التي كتبها سنة 39هـ ، أنه كان يملك الأراضي و الآبار ، و الزروع و الرقيق⁽⁴⁰⁾. فهل يصح في العقل أن رجلا يعول أكثر من 44 فردا من أسرته ، و يتصدق على الفقراء ، و يموت و يترك لورثته أموالا جعلتهم من أغنياء قومهم ، ثم يُقال أنه لم يكن من أصحاب الأموال على حد زعم الجابري ؟؟ !! .

وما يُثبت ذلك أيضا أن الجابري نفسه اعترف بما قلناه و ناقض به نفسه فيما ادعاه ، عندما قال : إن الثروات تكدست في أيدي كبار بني هاشم⁽⁴¹⁾ . و بما أن عليا هو ثاني كبار بني هاشم بعد العباس رضي الله عنهما - فهذا يعني أن الأموال تكدست بيديه هو أيضا ، و إلا ما كان في مقدوره إعالة أكثر من 44 فردا ، و التصدق على الفقراء، و توقيف الأوقاف، و ترك وراثته أغنياء فهل رجل هذا حاله يُقال أنه لم يكن من أصحاب الأموال ؟! . بذلك يتبين أن الجابري لم يكن موضوعيا حياديا عندما ذكر ما كان يملكه كبار الصحابة الأغنياء من أموال، كالزبير، و طلحة، وابن عوف، و عثمان بن عفان - رضي الله عنهم - ، ذكر ذلك بشيء من التهويل والتضخيم، وكأنهم امتلكوها بطريق غير شرعي⁽⁴²⁾. لكنه من جهة أخرى لم يتعرض إلى ما كان يملكه علي من أملاك متنوعة، وزعم أنه كان يُوزع عطاءه على الفقراء مما يُشعر بأنه ما كان يملك شيئا إلا الضروري من الحياة، وهذا خلاف الواقع الذي لم يذكره الجابري.

أخطاء الجابري حول الخلافة بعد وفاة النبي ﷺ

ادعى الجابري أن عليا تأخر في بيعته لأبي بكر الصديق احتجاجا منه ، لأنه كان ((يرى نفسه أحق الناس بخلافة النبي))⁽⁴³⁾. و قوله هذا غير صحيح ، لأنه أولا: أن المصادر التي اعتمد عليها في ذلك الموضوع الخطير و المهم ، كانت قليلة جدا و مطعون فيها أيضا ، كتاريخ الطبري⁽⁴⁴⁾ ، و الإمامة و السياسة المنسوب لابن قتيبة⁽⁴⁵⁾ ، فالأول مؤلفه ثقة ، لكن المادة التي

⁴⁰ عمر بن شبة : أخبار المدينة ، ج 1 ص: 136 ، 138 ، 140 و ما بعدها . و ابن تيمية : منهاج السنة ، ج 7 ص: 481 و ما بعدها .

⁴¹ العقل السياسي ، ص: 62 .

⁴² نفس المرجع ، ص: 145 ، 146 .

⁴³ العقل السياسي ، ص: 99 .

⁴⁴ إن تاريخ الطبري لا يعتمد عليه كله لأن فيه الصحيح والضعيف وقد اعترض مؤلفه فقال في آخر مقدم كتابه : "

جمعها فيه مطعون فيها ، لأنه دون فيه الغث و السمين ، و الصحيح و المكذوب، و روى عن كل من هب ودب من الصادقين و الكذابين ، و لم يَحَقِّقْ رِوَايَاتِهِ . و كتاب هذا حاله ، لا يصح أخذ رِوَايَاتِهِ إِلَّا بَعْدَ تَحْقِيقِهَا إِسْنَادًا وَ مَتْنًا . و أما كتاب الإمامة و السياسة فلا يصح الاعتماد عليه ، لأن مؤلفه مجهول ، و أخباره ليست لها قيمة علمية.

في مقابل تلك الكتب فانتته مصادر تاريخية و حديثية هامة جدا ، إما أنه أهملها ، أو أنه لم يعتمد عليها اعتمادا أساسيا ، منها : البداية و النهاية لابن كثير ، و تاريخ الإسلام للذهبي ، و الطبقات الكبرى لابن سعد، و تاريخ خليفة خياط لخليفة بن خياط ، و الجامع الصحيح للبخاري ، و الجامع الصحيح لمسلم ، و المسند لأحمد بن حنبل ، و غيرها من المصنفات الحديثية التي هي و إن كانت مصنفات حديثية فإنها قد تضمنت أخبارا تاريخية كثيرة هامة ، تتعلق بتاريخ الصحابة . و نحن لا نقول أن كل ما في تلك الكتب من أخبار هي صحيحة و إنما نقول : إن تلك المصنفات هي أكثر قيمة، و صحة ، و أهمية ، و موضوعية فيما ترويه من أخبار⁽⁴⁶⁾، بالمقارنة إلى المصنفات التي اعتمد عليها الجابري و قد أشرنا إليها آنفا .

وثانياً إن مما يُّبطلُ زعم الجابري بأن عليا كان يرى أنه أحق بالخلافة هو أن القرآن الكريم قد حسم مسألة الخلافة حتما نهائيا لا كلام بعده ، عندما جعلها شورى بين المسلمين بالاختيار، ولم يجعلها في بيت، ولا في قبيلة، و لا في شخص أو أشخاص معينين، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ إِنَّهُمْ لَمِمَّا نَرَاهُمْ يَنْفَرُونَ﴾ - سورة الشورى/38-، و﴿وَأُولَى الْأُمُورِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ لَذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ - سورة النساء/59-،

فما يكن في كتابي هذا من خبر مستكره قارئه أو يستبشعه سامعه من أجل أنه لم يعلم له وجهها في الصحة لم يؤثم من قبلنا وإنما أتى من بعض ناقله إلينا ، وإنما أدينا ذلك على نحو ما أدى إلينا " ، أنظر تاريخ الأمم والملوك ج1، ص 8.

⁴⁵ كتاب الإمامة و السياسة لم يصح عن الإمام أبي قتيبة ، لذلك قال الإمام أبو بكر بن العربي : " إن كتاب الإمام و السياسة مشحون بالجهل و الغباوة و الركة و الكذب و التزوير " ، انظر كتاب الإمامة و السياسة ، ص 248 ، ولما نشر محب الدين الخطيب لابن قتيبة كتاب الميسر و القداح وسمى مؤلفات بن قتيبة ذكر مأخذ العلماء على كتاب الإمام و السياسة ويزيد الخطيب أن مؤلف الإمامة و السياسة يروي عن اثنين من كبار علماء مصر و ابن قتيبة لم يدخل مصر فدل ذلك على أن الكتاب مدسوس ، الميسر و القداح لمحبه الدين الخطيب ، ص 26 ، 27.

⁴⁶ بالنسبة للصحيحين فهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم .

و بناءً على ذلك فإن كل الروايات الحديثية و التاريخية التي تخالف ما نصت عليه هاتان الآيتان فهي باطلة ، حتى و إن عدد الكذابين طرقها إلى آلاف الطرق .

وهما يُبطل ذلك أيضا أنه قد ثبت في السنة النبوية و التاريخ معا أن رسول الله -عليه الصلاة و السلام- توفي و لم يُوص بالخلافة لأحد من الصحابة من بعده. و لا يُوجد حديث صحيح فيه النص على إمامة علي المزعومة ، و قد أجمع أهل الحديث على بطلان ما يُروى من أحاديث في إمامته⁽⁴⁷⁾. و من ثم فلا يصح أن يُقال: أن عليا كان يرى أنه أحق بالخلافة من غيره ، بما أن الشرع قد حسم مسألة الإمامة حسما و جعلها شوري بين المسلمين .

وثالثا إن مما يُبطل دعوى الجابري أيضا ، أنه قد صحت أخبار تاريخية دلت على أن عليا لم يكن يعتقد أنه أحق بالخلافة ،ولا أنه هو الإمام المنصوص عليه شرعا الواجب طاعته ، أذكر منها الشواهد الآتية : أولها: إنه ثبت في صحيح البخاري و غيره ، أنه في الأيام الأخيرة قبيل وفاة رسول الله -ﷺ- قال العباس لعلي : إني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت ، فاذهب بنا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فلنسأله فيمن هذا الأمر ؟ ، إن كان فينا علمنا ذلك ، و إن كان في غيرنا علمناه فأوصى بنا. فقال علي: لا و الله ، لئن سألتها رسول الله -ﷺ- فمنعناها ، لا يُعطيناها الناس من بعده أبدا ، و إني و الله لا أسأله رسول الله -ﷺ-⁽⁴⁸⁾.

والشاهد الثاني يتمثل في خبر-إسناده حسن- مفاده أن علي بن أبي طالب يوم الجمل (سنة 36هـ) اعترف أمام جيشه بأن النبي-عليه الصلاة و السلام- ، لم يعهد إليه في الإمارة شيئا ، و أن عمله هذا اجتهاد منه و رأي اختاره⁽⁴⁹⁾.

⁴⁷ أنظر : ابن كثير : البداية ، ج 5 ص: 263 . الضياء المقدسي : الأحاديث المختارة ، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة ، 1410 ، ج 2 ص: 263 . و ابن تيمية : منهاج السنة ، ج 8 ص: 362 . و السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص: 7 .

⁴⁸ البخاري: الصحيح ، ج 4 ص: 1615 ، ج 5 ص: 2311 . و أحمد بن حنبل : المسند ، ج 1 ص : 263 . و الطبري : تاريخ الطبري ، ج 2 ص: 229 .

⁴⁹ أنظر : الخلال : السنة ، ج 1 ص: 289 ، 291 . و عبد الله بن احمد بن حنبل : السنة ، ج 2 ص: 570 ، 578 . و الذهبي: تاريخ الإسلام ، ج 1 ص: 160 . و ابن حجر الهيتمي : الصواعق المحرقة ، ج 1 ص: 269 ، 570 .

والشاهد الثالث هو أنه صحَّ الخبر أن علياً - رضي الله عنه - كان يقول أمام الناس في الكوفة : ((خير الناس بعد الرسول ﷺ - : أبو بكر و عمر))⁽⁵⁰⁾. فتفضيله لأبي بكر و عمر على نفسه في الخيرية دليل قوي على أنه لم يكن يرى أنه أحق بالخلافة منهما .

والشاهد الرابع يتمثل في أنه تواترت الأخبار عن أعيان آل البيت كابن عباس ، و الحسن ، والحسين ، وابن الحنفية ، ومحمد الباقر ، و جعفر الصادق - رضي الله عنهم - بأنهم كانوا يُولون أبا بكر و عمر، و يُولونهما على علي بن أبي طالب ، و قالوا بأن الرسول - صلى الله عليه و سلم - لم يُول بالخلافة لأحد من بعده⁽⁵¹⁾ . فلو كان علي يعتقد أنه أحق بالخلافة من أبي بكر و عمر ، و أنهما اغتصبا حقه ، لقال آل البيت بقوله ، و ما شهدوا بالذي نقلناه عنهم .

و أما الروايات الحديثية التي نقلها الجابري عن الشهرستاني ، و التي يحتج بها الشيعة ، في دعواهم بالنص على إمامة علي و أولاده ، كالحديث المزعوم الذي يقول لعلي : ((أنت وصي ، و ولي هذا الأمر من بعدي))⁽⁵²⁾ ، فهي أحاديث كلها باطلة لأنها تخالف القرآن الكريم ، و السنة النبوية الصحيحة ، و الروايات الصحيحة المروية عن علي و آل البيت - رضي الله عنهم - التي ذكرنا طرفاً منها .

وكذلك رجَّح الجابري الروايات التي تقول إن علياً امتنع فعلاً عن بيعته أبي بكر ، معتمداً على رواية قال إنها تشهد بالصحة لمعظم الروايات التي كان قد ذكرها ، و هذه الرواية نقلها الجابري من كتابي الإمامة و السياسة ، و تاريخ الطبري ، فرواية الإمامة و السياسة مفادها أن أبا بكر لما كان على فراش الموت ، ندم على ما فعله مع علي ، و قال : ((فليتني تركت بيت علي ، و إن كانوا قد أغلقوه على الحرب)) ، و رواية الطبري مفادها إن أبا بكر قال : ((و ددتُ إنني لم أكتشف بيت فاطمة ، و إن كانوا قد غلقوه على الحرب))⁽⁵³⁾ .

وموقفه هذا غير صحيح منهجا و تطبيقا ، لأنه أولاً: رجَّحوا إياها ضعيفة برواية لم يَحققها ولا

⁵⁰ الخلال : نفسه ، ج 1 ص: 289 ، 291 . و عبد الله بن أحمد : نفس المصدر ، ج 2 ص: 578 .

⁵¹ الذهبي: السير ، ج 4 ص: 401 . و ابن تيمية : منهاج السنة ج 7 ص: 396 . و الهيثمي : الصواعق المحرقة ، ج 1 ص: 162 و ما بعدها . و البيهقي : شعب الإيمان ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1410 ، ج 1 ص: 197 .

⁵² بنية العقل ، ص: 310 .

⁵³ العقل السياسي ، ص: 101 .

أثبت صحتها ، فلا يصح ترجيح الضعيف بالضعيف ، فكان عليه أن يثبت صحة الرواية التي رجح بها ، لكنه لم يفعل ذلك . و هي رواية غير صحيحة إسنادا و لا متنا ، فمن حيث الإسناد فإن رواية كتاب الإمامة و السياسة إسنادها غير صحيح لأن من رجاله : أبو عون عمرو بن عمرو بن عون الأنصاري⁽⁵⁴⁾ ، و الثاني: هو مؤلف كتاب الإمامة و السياسة ، الأول مجهول⁽⁵⁵⁾ ، و المؤلف هو أيضا مجهول. و أما رواية الطبري فإسنادها لا يصح أيضا ، و من رجاله : علوان بن داود البجلي ، و يحيى بن عبد الله بن كثير⁽⁵⁶⁾ ، فالأول منكر الحديث ، انفرد بأحاديث لا يتابع عليها . و الثاني ضغّه النسائي⁽⁵⁷⁾. و أما متنها فهو لا يصح أيضا ، بدليل الشواهد الآتية : أولها: إنه توجد روايات أخرى صحيحة ذكرت أن عليا بايع أبا بكر طواعية من دون إكراه من أحد ، و لم تذكر حكاية أبي بكر و بيت علي أصلا.

والشاهد الثاني: هو أنه سبق أن ذكرنا روايات صحيحة عن علي بن أبي طالب وآل بيته-رضي الله عنهم- فيها مدح لأبي بكر الصديق ، و تفضيل له ، و اعتراف بأسبقيته و خلافته، فلو كان أبو بكر فعل ببيت علي ما زعمته تلك الرواية لذمه هؤلاء وخطوا عليه، ولانتقدوه وما سكتوا عنه.

والشاهد الثالث: يتمثل في أن ذلك الفعل المنسوب لأبي بكر لا يليق أن يصدر من رجل عظيم كأبي بكر الصديق الذي شهد له القرآن و السنة و التاريخ بالإيمان و الإخلاص ، و الشهامة و لشجاعة ، والأخلاق الحسنة ، فذلك الفعل المنسوب إليه ليس من أخلاقه ، ولا من أخلاق المسلم، ولا من شيم الرجال الأحرار النزهاء الشرفاء .

وأما الروايات الصحيحة التي تثبت بيعة علي لأبي بكر طواعية من دون إكراه ، فأولها: رواية ذكرت أنه عندما بايع المسلمون أبا بكر البيعة العامة بالمسجد ، تخلف علي و الزبير - رضي الله عنهما- فلما لم يرهما أبو بكر أرسل إليهما ، فلما حضرا كلمهما أبو بكر و أنبهما فبايعاه طواعية من دون إكراه⁽⁵⁸⁾.

⁵⁴ كتاب الإمامة و السياسة ، ج 1 ص : 5 ، 8 . مع العلم أن المؤلف ذكر الإسناد كاملا في البداية ، ثم كرر بعضها فيما بعد .

⁵⁵ ابن حجر : اللسان ، ج 4 ص: 372 . و الذهبي : الميزان 5 ص: 338 . و المغني في الضعفاء ، ج 2 ص: 487 .

⁵⁶ تاريخ الطبري ، ج 2 ص: 335 .

⁵⁷ العقيلي: الضعفاء ، ج 3 ص: 419 ، 619 . و ابن حجر : لسان الميزان ، ج 4 ص: 189 .

⁵⁸ عبد الله بن أحمد : السنة ، ج 2 ص: 154 . البيهقي : السنن ، ج 8 ص: 183 . و ابن كثير : البداية ، ج

و الرواية الثانية: ذكرت أنه لما تأخر علي و الزبير عن بيعة أبي بكر العامة في المسجد ، طلبهما أبو بكر ، فلما حضرا أخبراه بأنهما غضبا لأنهما أخرتا عن المشورة يوم السقيفة ، ثم بايعاه و أبلغاه بأنهما يريان أنه-أي أبو بكر- هو أحق الناس بالخلافة ، و أنه لصاحب الغار ، وأنهما ليعرفان شرفه و خيريه ، و لقد أموه رسول الله -ﷺ- أن يصلي بالناس⁽⁵⁹⁾.

والرواية الثالثة: مفادها أنه لما توفي رسول الله -ﷺ- بليال قليلة صلى أبو بكر بالناس صلاة العصر ، فكان علي من بين الذين صلوا خلفه ، فلما انقضت الصلاة ، التقيا وخرجا معاً من المسجد يمشيان و يتبادلان الحديث و يضحكان⁽⁶⁰⁾. فهذه الحادثة دليل دامغ على أن الرجلين ما كانا متخاصمين ، و قد حدثت بعد أيام قليلة من وفاة رسول الله و بيعة الناس لأبي بكر ، فلو كان أبو بكر قد اعتدى على بيت علي ، أو أن علياً قد اعتزله و أحس أن أبا بكر قد شن عليه حرباً على حد زعم الجابري⁽⁶¹⁾، ما حدث ذلك اللقاء الأخوي الودي بين الرجلين .

و الرواية الرابعة: مفادها أنه لما بايع الناس أبا بكر البيعة العامة بالمسجد ، ذهب أبو سفيان إلى علي بن أبي طالب ، و حاول إثارته على أبي بكر و قبيلته ، باستخدام النعرة القبلية ، فرده علي بحزم و قوة ، و قال له : ((لطالما عادت الإسلام و أهله يا أبا سفيان ، فلم يضره ذلك شيئاً، إنا وجدنا أبا بكر لها أهلاً))⁽⁶²⁾.

وبذلك يتبين أن علياً قد بايع أبا بكر عندما بايعه الناس البيعة العامة ، بالمسجد ، بايعه من دون إكراه ، و لم يتأخر عن بيعته أياماً ، ولا شهراً ، و لا ستة أشهر ، و إنما تأخر هو و الزبير لأنهما غضبا عندما لم يُستشارا يوم السقيفة ، و ليس لأن علياً كان يرى أنه أحق بالخلافة من كل الناس على ما ادعاه الجابري ، و لا أن أبا بكر اغتصبها منه و أما لماذا لم يُستشارا في حادثة السقيفة ؟ ، فالأمر واضح ، و هو أنهما لم يكونا حاضرين لأن الأمر تم بسرعة في سقيفة بني ساعدة ، و لم يحضره معظم الصحابة و ليس فقط علي و الزبير⁽⁶³⁾.

5 ص: 261 . و الذهبي : الخلفاء الراشدون ، ص: 6 . و السيوطي: تاريخ الخلفاء ، ص: 69.

⁵⁹ الذهبي : نفس المصدر ، ص: 8 . و ابن كثير : نفس المصدر ، ج 5 ص: 262 . و السيوطي: نفس المصدر ، ص: 152 .

⁶⁰ البخاري : الصحيح ، ج 3 ص: 1036 ، 1370 . و أحمد بن حنبل : المسند ، ج 1 ص: 8 .

⁶¹ العقل السياسي ، ص: 101 .

⁶² السيوطي : المصدر السابق ، ص: 67 .

⁶³ أنظر مثلاً : ابن كثير : البداية و النهاية ، ج 5 ، ص: 246 و ما بعدها .

وأما ما يُذكر من أن عليا تأخر 6 أشهر لكي يبايع أبا بكر الصديق ، فهو لا يصح ، و الصحيح هو أنه بايعه مرتين ، الأولى: بايعه مع الناس في البيعة العامة ، و الثانية: جدد له البيعة بعد 6 أشهر عندما توفيت زوجته فاطمة-رضي الله عنها- ، و ذلك عندما اختلف أبو بكر مع فاطمة في مسألة ميراث النبي - ﷺ - ، فعندما خالفها في رأيها و تغضبت عليه بعض الشيء ، سايرها زوجها علي بن أبي طالب ، فلما توفيت و كان بعض الناس قد تكلموا في علي جدد البيعة لأبي بكر- رضي الله عنهما⁽⁶⁴⁾.

ونشير هنا إلى أن الجابري اتخذ مواقف غير صحيحة من مسألة بيعة علي لأبي بكر الصديق ، فمنها إنه قال: إن عليا امتنع فعلا عن مبايعة أبي بكر⁽⁶⁵⁾ . و موقفه هذا غير صحيح سبق إبطاله و نقضه بالروايات الصحيحة التي ذكرناها آنفا.

ومنها أيضا-أي المواقف- إنه قال : لو افترضنا أن الشيعة هم الذين وضعوا روايات امتناع علي من بيعة أبي بكر ، فإنه يمكن الاعتراض عليها بأن يُقال : ((لو وضع الشيعة تلك الروايات لكان في مضمونها ما يُفيد أن النبي-ﷺ- قد أوصى لعلي بالأمر من بعده ، لأن نظرية الشيعة تقوم كلها على الوصية ، و خلو الروايات المذكورة من احتجاج علي بالوصية ، مثله مثل احتجاج المهاجرين على الأنصار بحديث ((الأئمة من قريش)) ، و إذاً ليس من مصلحة الرواة الشيعة أن يضعوا روايات من جنس الروايات التي ذكرنا))⁽⁶⁶⁾.

وموقفه هذا غير صحيح ، لأنه أولا إن بعض الروايات التي ذكرها الجابري عن امتناع علي من بيعة أبي بكر تتضمن في باطنها القول بالنص ، و ذلك عندما ذكرت أن عليا قال إنه أحق بالخلافة ، من كل الصحابة . فلماذا ادعت ذلك؟ ، و الثابت شرعا أن القرآن الكريم جعل الخلافة شورى بين المسلمين ، و لم يخصصها بفرد ، و لا بجماعة ، و لا بأسرة ، و لا بقبيلة . أليس ذلك الادعاء يتضمن الإشارة إلى النص المزعوم؟ ، هذا فضلا على أن بعض المصادر التي اعتمد عليها الجابري ، كتاريخ اليعقوبي ، و مروج الذهب للمسعودي، قالت بالنص على علي ، و كل من اليعقوبي و المسعودي يُؤمنان بالوصية، و إمامة علي على مذهب الشيعة في الإمامة ، و هذا أمر واضح في كتابيهما.

⁶⁴ نفس المصدر ، ج 5 ص: 262 ، 286 .

⁶⁵ العقل السياسي ، ص: 101.

⁶⁶ نفس المصدر ، ص: 101.

وبما أن تلك الروايات -التي ذكرت أن عليا امتنع من بيعة الصديق- تخالف القرآن الكريم ، والسنة الصحيحة ، و الأخبار التاريخية الثابتة، كما سبق أن بيناه ، فهي إذاً روايات مكذوبة بلا شك ، افتراها الرواة الذين يطعنون في الصحابة عامة ، و في أعيانهم خاصة ، و هي روايات تصب في تيار الشيعة المعروف عنهم طعنهم في الصحابة ، و هم يختلقون و يروون كل ما يطعن فيهم من قريب و من بعيد ، من دون تمييز لها من حيث تعلقها بالنص و الإمامة أو غيرهما ، لأنها كلها تخدم فكرهم ، و قد يعتمد بعضهم ذكر الروايات غير الصريحة في النص على الإمامة ، لكي تنتشر بين السنيين و تجد بعض القبول لديهم ، و لا تُثير الرفض المطلق لها ، لكنها تُثير فيهم الشك و البلبلة و الحيرة ، و بذلك يكون هذا النوع من الروايات قد أدى وظيفته المحددة له.

وثانياً: لقد غاب عن الجابري أن الشيعة ليسوا صنفاً واحداً ، عندما قال: يجب أن تتضمن رواياتهم الإشارة للنص و الإمامة . لأن الشيعة الأولى كانت فيها عدة اتجاهات ، منها اتجاه يُفضل أبا بكر و عمر على علي بن أبي طالب و اتجاه يُفضل عليه الخلفاء الراشدين الثلاثة الذين سبقوه - الصديق ، عمر ، عثمان- . و اتجاه لا يُفضل علياً إلا على عثمان و اتجاه يُفضل علياً على جميع الصحابة بما فيهم الخلفاء الذين سبقوه ، و يرى أنه أحق بالخلافة منهم ، كما هو حال معظم الزيدية و اتجاه يُفضل علياً على جميع الصحابة و يقول بالنص على إمامته و آل بيته من بعده ، و يطعن في الصحابة ، و هذا الاتجاه مثله مؤسس الرفض عبد الله بن سبأ ، و من سار على نهجه⁽⁶⁷⁾.

وبذلك يتبين أن الروايات التي ذكرها الجابري و استبعد كون الشيعة هم الذين وضعوها بدعوى عدم تضمنها النص على إمامة علي بن أبي طالب ، هي روايات من وضع بعض تلك الاتجاهات الشيعية سواء التي قالت بالنص أم التي لم تقل به .

وأما موقفه المتعلق بالروايات التي ذكرت أن علياً و بعض الصحابة امتنعوا من بيعة أبي بكر حتى أجبرهم على البيعة ، هي روايات تحمل على ((الاعتقاد في أنها روايات محايدة تنقل وقائع جرت بالفعل))⁽⁶⁸⁾ . و قوله هذا غير صحيح مضمونا و منهجا ، فأما مضمونا فقد سبق أن توسعنا في

⁶⁷ أنظر مثلاً : عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق، ص: 30 و ما بعدها . و الشهرستاني: الملل ، ج 1 ص:

189، و ما بعدها ، 204 و ما بعدها .

⁶⁸ العقل السياسي ، ص: 101 .

مناقشة الجابري في ترجيحه لروايات امتناع علي من بيعة أبي بكر ، و بينا بطلانها وأثبتنا الصحيح مكانها.

وأما منهجا فإنه ارتكب خطأ منهجيا كبيرا يتعلق بطريقة تمحيص الروايات ، فالطريقة التي اتبعها ناقصة ، كان عليه أن يجمع كل الروايات المتعلقة ببيعة الصحابة للصديق، وينقدها إسنادا و متنا، لكنه لم يفعل ذلك . علما بأننا إذا لم نستخدم منهجنا هذا لا نستطيع تمييز صحيح الروايات من سقيمها تمييزا صحيحا كاملا يطمئن إليه القلب و يقبله العقل .

ومن قصوره المنهجي أيضا أنه اعتمد -أساسا- في مسألة بيعة علي لأبي بكر على كتابين هما : الإمامة و السياسة ، و تاريخ الطبري ، الأول لا يصح الاعتماد عليه أصلا ، في موضوع خطير كالذي نحن بصدده ، لأن مؤلفه مجهول مُغرض ، ولأنه أيضا مملوء بالأخطاء ، و أما تاريخ الطبري فهو كتاب جمع بين الغث و السمين ، و الصحيح و الموضوع، و بين الرواة الصادقين و لكذابين ، من دون أي تحقيق في الغالب الأعم لذا فلا يصح الاعتماد عليه إلا بعد تحقيق رواياته إسنادا و متنا، وهذا أمر لم يفعله الجابري .

ادعى الجابري أن المصادر ((سكتت تماما عن علي بن أبي طالب زمن أبي بكر ، و كأنه لا وجود لها ، مما يحمل على الاعتقاد أنه كان - بلغة السياسة المعاصرة- يؤدي ثمن موقفه من بيعة أبي بكر))⁽⁶⁹⁾.

وقوله هذا غير صحيح تماما ، لأنه أولا اعتمد أساسا على مصدرين أو ثلاثة فيما يتعلق بأعمال علي و أحواله زمن خلافة أبي بكر ، ثم ادعى أن المصادر سكتت عنه تماما ! ، فهذا خطأ منهجي كبير وقع فيه الجابري ، لأن هناك مصادر أخرى كثيرة لم يرجع إليها الجابري ، فيها ذكر لبعض أعمال علي و علاقته بأبي بكر أيام خلافته، ، كما أن عدم ذكر المصادر لشخص ما لا يعني بالضرورة أنه مغضوب عليه .

وثانيا: إن الشواهد على خطأ ما ادعاه الجابري كثيرة ، أولها: أنه صحَّ الخبر أنه بعد وفاة النبي - ﷺ - بليال صلى أبو بكر بالناس صلاة العصر ، كان علي من بين المصلين خلفه . كما ذكرنا سابقاً . فلما انقضت الصلاة خرج أبو بكر و علي يمشيان معا و يتبادلان الحديث ، فوجد أبو بكر الحسن بن علي يلعب مع الأولاد، فحمله و قال: ((بأبي شبه النبي، ليس شبيها بعلي)) ، فضحك

⁶⁹ نفس المرجع ، ص: 104 .

علي بن أبي طالب⁽⁷⁰⁾. فلو كان الرجلان متخاصمين متغاضبين ، و متنافرين متعاديين ، ما حدث بينهما الذي ذكرناه، فالعلاقة بينهما كانت علاقة أخوية حميمة ، يصليان معا، و يمشيان و يمزحان معا. علما بأن هذا تم بعد بيعة أبي بكر الذي بُوع يوم السقيفة في اليوم الذي توفي فيه رسول الله ﷺ.⁽⁷¹⁾

و الشاهد الثاني: يتمثل في الخبر الصحيح الذي مفاده أنه بعد وفاة النبي - ﷺ - بشهرين و أيام خرج أبو بكر إلى ضاحية ذي القصة بالمدينة المنورة مع الجند ، شأهرا سيفه لمقاتلة المرتدين ، فاعترضه بعض الصحابة و نصحوه بالرجوع إلى المدينة ، وكان من بينهم علي بن أبي طالب ، الذي نصحه بالعودة ، و قال له : ((إلى أين يا خليفة رسول الله ، أقول لك ما قاله رسول الله - ﷺ - يوم أحد : أَمْ سَيْفَكَ ، و لا تفجعنا بنفسك ، و ارجع إلى المدينة ، فو الله لئن فُجعنا بك لا يكون للإسلام نظام أبدا ، فسمع منه أبو بكر و رجع⁽⁷²⁾ .

فهذه الحادثة دليل دامغ على أن عليا بايع أبا بكر قبل وفاة فاطمة-رضي الله عنها- ، و أنه كان شديد الحب له ، و على علاقة جيدة معه ، و مخالطا له ، و لم يكن كما زعم الجابري بأن عليا كان مهمشا و مغضوبا عليه زمن خلافة أبي بكر . فلو كان علي مفارقا لأبي بكر ، كارها و مخاصما له ، ما فعل معه ما ذكرناه ، و لحتة على الخروج لعله يُقتل فيتخلص منه . لكن الذي حدث هو عكس ذلك تماما .

والشاهد الثالث: يتضمن أعمالا لعلي⁽⁷³⁾ حدثت في خلافة أبي بكر ، أولها: إنه لما ارتدت العرب و خاف أبو بكر أن تتعرض المدينة لأي خطر محتمل من هؤلاء ، عين جماعة من الصحابة لحماية المدينة ليلا ، كان من بينهم علي بن أبي طالب كلفه بحماية نقب من أنقاب المدينة⁽⁷⁴⁾ .

و العمل الثاني: مفاده أن علي بن أبي طالب كان أيام خلافة أبي بكر كان يعمل كاتباً له-أي لأبي بكر-⁽⁷⁵⁾ . و العمل الثالث: مفاده أنه لما أراد أبو بكر غزو الروم شاور جماعة من الصحابة

⁷⁰ البخاري: الصحيح ، ج 3 ص: 1036، 1370 . و أحمد بن حنبل: المسند ، ج 1 ص: 8 .

⁷¹ ابن كثير : البداية ، حوادث سن 11 هجرية ، ج 6 ص: 692 .

⁷² نفس المصدر ، ج 6 ص: 707 . و السيوطي: تاريخ الخلفاء ، ص: 75 .

⁷³ لا نلتزم في ذكر هذه الأعمال بذكر الصحيح فقط، لأننا في صدد الرد على الجابري الذي زعم أن المصادر سكتت عن علي زمن خلافة أبي بكر . لذا نحن سنذكر كل ما وجدناه في المصادر بغض النظر عن الصحة من عدمها.

⁷⁴ ابن كثير : المصدر السابق ، ج 6 ص: 301، 311 . و الطبري : تاريخ الطبري ، ج 2 ص: 255 .

كان من بينهم علي بن أبي طالب ، فوافقه على ذلك⁽⁷⁶⁾ . و العمل الرابع: مفاده أن الصحابة الذين كان أبو بكر يستشيرهم ، و الناس يأخذون عنهم الفقه في زمانه ، كان من بينهم : علي بن أبي طالب ، و عمر بن الخطاب⁽⁷⁷⁾ -رضي الله عنهما .

والشاهد الأخير يتمثل في مواقف علي وآل بيته من أبي بكر و خلافته ، وهي مواقف كلها مدح وثناء واعتراف باستقامة أبي بكر و صحة خلافته ، فمن ذلك أن عليا رضي علي أبي بكر و شهد له بالاستقامة في خلافته، و السير على سنة النبي صلى الله عليه وسلم و العمل بها ، و كان يقول أمام الناس: ((خير الناس بعد الرسول - صلى الله عليه وسلم - أبو بكر و عمر))⁽⁷⁸⁾.

ومنها أيضا أن كبار آل بيت علي كانوا على طريقتة في موقفه من أبي بكر ، و منهم : محمد النفس الزكية ، وعلي زين العابدين ، و محمد الباقر، و جعفر الصادق، هؤلاء - و غيرهم - أتوا على أبي بكر و شهدوا له بالفضل ، و فضلوه على علي بن أبي طالب و اعترفوا بخلافته ، قال محمد الباقر : ((أجمع بنوا فاطمة -رضي الله عنهم - على أن يقولوا في الشيخين أحسن ما يكون من القول))، وقال زين العابدين علي بن الحسين : ((أعلم و الله أن البراءة من الشيخين ، البراءة من علي))، كما أنه سماه الصديق ، و عندما أنكر عليه بعض الرافضة تسميته بذلك ، قال له زين العابدين: ((تكلتك أمك ، قد سماه رسول الله و المهاجرون والأنصار، و من لم يسمه صديقا فلا صدق الله عز وجل قوله في الدنيا و الآخرة، اذهب فأحب أبا بكر و عمر رضي الله عنهما))⁽⁷⁹⁾ . فلو كان علي مُمهشا ، و مغضوبا عليه، و مسكوتا عنه ، و مضيق عليه ، و مأخوذ حقه، زمن خلافة أبي بكر، ما قال علي و آل بيته ما نقلناه عنهم في موقفهم من أبي بكر الصديق.

بذلك يتبين من الشواهد الأربعة التي ذكرناها أن ما ادعاه الجابري من أن المصادر سكتت تماما

⁷⁵ ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ج 2 ص: 268 .

⁷⁶ اليعقوبي: تاريخ اليعقوبي ، ج 2 ص: 133 .

⁷⁷ ابن الجوزي: المنتظم ، ج 4 ص: 74 ، 75 . و ابن عبد البر: التمهيد ، ج 5 ص: 315 . و البيهقي : شعب الإيمان ، ج 4 ص: 375 . و اليعقوبي: نفس المصدر ، ج 2 ص: 138 .

⁷⁸ عبد الله بن أحمد : السنة ، ص: 570 ، 578 . و الخلال : السنة ، ج 1 ص: 289 ، 291 . و الذهبي: تاريخ الإسلام ، ج 1 ص: 160 . و ابن حجر الهيتمي: الصواعق المحرقة ، ج 1 ص: 69 . والألباني: ظلال الجنة ، ج 2 ص: 317 .

⁷⁹ ابن حجر الهيتمي: الصواعق ، ج 1 ص: 155 و ما بعدها ، و 164 و ما بعدها . و ابن تيمية : منهاج السنة ، ج 7 ص: 396 .

عن علي في خلافة أبي بكر، وكأنه غير موجود لأنه مغضوب عليه ، لموقفه من بيعة أبي بكر، هو ادعاء باطل تتقضه تلك الشواهد التي ذكرناها ، و التي تثبت عكس ما ذهب إليه تماما .

ومن أخطائه أيضا موضوع الخلافة عند أهل السنة ، فقد ادعى الجابري أن أهل السنة لم تكن لهم أصول منهجية في التكلم في مسألة الإمامة للرد على الشيعة القائلين بالنص ، فسلخوا مسلك أهل الحديث في معارضة نظرية الشيعة ، فلجئوا إلى التاريخ لإثبات أن الخلافة بالاختيار ليس بالنص، والتاريخ عندهم هو سيرة السلف الأول التي تقوم مقام النص عند غيابه ، لقد لجأ الشيعة إلى الرأي لإثبات وجود النص ، و لجأ أهل السنة إلى الأثر لإثبات الاختيار⁽⁸⁰⁾.

وقوله هذا غير صحيح في معظمه ، لأنه أولا إن القول بالاختيار في الإمامة القائمة على الشورى، هو عند أهل السنة لا يقوم على التاريخ فقط ، و إنما يقوم أساسا على الكتاب و السنة ، لأنه من بديهيات الشرع التي كانت معروفة لدى المسلمين في العهدين النبوي و الراشدي ، لأن القرآن نص على ذلك صراحة ، في قوله تعالى : { وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ } - سورة الشورى/38- ، وَيَلَايَئُهُمُ الْدِينُ أَمْزُؤُا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا } - سورة النساء/59-، فالصحابية في موقفهم من الخلافة تصرفوا بناء على هذه الآيات ، التي نصت على أن كل أمور المسلمين - من بينها الإمامة- هي شورى بينهم ، و عليه فإن مسألة الإمامة محسومة بنص القرآن على أنها شورى بين المسلمين و ليست خاصة بشخص، و لا بأسرة، و لا بقبيلة ، و لا بجماعة ، مما يعني أن القول بالنص في الإمامة -كما يدعي الشيعة- هو قول باطل بنص القرآن الذي لا تصمد أمامه كل الروايات الحديثية و التاريخية التي تدعي النص في الإمامة على علي و آل بيته ، لأنها روايات باطلة يردها القرآن أولا ، و السنة الصحيحة الموافقة له ثانيا ، و الروايات التاريخية الصحيحة الموافقة لهما ثالثا⁽⁸¹⁾ .

و أما الأحاديث الصحيحة التي اعتمد عليها أهل السنة في القول بالاختيار في الإمامة ، فمنها قوله عليه الصلاة و السلام: ((عليكم بسنتي و سنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ))، و ((الأئمة من قريش ، ما أقاموا الدين و إذا استرحموا رحموا ، و إذا حكموا

⁸⁰ تكوين العقل ، ص: 104 .

⁸¹ سبق توثيق ذلك في مسألة بيعة علي لأبي بكر .

عدلوا ، و عاهدوا أوفوا))⁽⁸²⁾، فهذه الأحاديث تتضمن الإخبار عما سيحدث ، و تقرير مبدأ الاختيار وتداول السلطة فيما يخص من يتولى الخلافة ، و حتى حديث ((الأئمة من قريش))، فهو و إن حصر الخلافة في قريش فإنه يتضمن أيضا مبدأ الاختيار و التداول على السلطة بين قريش، لكنه مع ذلك لم يحصرها فيها على التأييد، فهو حصر مؤقت مشروط بإقامة الدين و العدل ، و إلا خرجت منهم الخلافة ، التي هي في الأصل شورى بين المسلمين مطلقا بنص القرآن الكريم. علما بأن قريشا -بعد و فاة رسول الله ﷺ- كانت أولى القبائل و أجدرها بتولي الخلافة لمكانتها الدينية والتاريخية ، والاقتصادية و القبيلية ، فتلك الأولوية هي أولوية ظرفية استثنائية محكومة بالشورى وإقامة الدين والعدل ، والحمد لله رب العالمين.

النتائج

1/ أن أركون قد جانبه الصواب في ادعائه عدم ورود كلمة لفظ الصحابة في القرآن الكريم، وكذا اتهامه لهم في عدة جوانب ، وذلك ناتج لثقافته الضحلة بتاريخ الأمة المجيد.

2/ إن مثل هذه الكلمات تؤدي إلى تفريق كلمة المسلمين والقاء البغضاء في قلوب آخر هذه الأمة لأولها بدلا من الاقتداء بالسلف الصالح وبقوله تعالى : ﴿والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك غفور رحيم﴾ ، الحشر ، 10.

3/ إن الاستضعاف الذي ذكره الجابري في مسألة الفقر عند الصحابة كان يشمل كل الجماعة المسلمة بمكة ، و لم يكن خاصا بطائفة منهم ، مع اختلاف درجاته و أشكاله، من مسلم إلى آخر حسب ظروفه و خصوصياته ، بدليل قوله تعالى -عندما وصف المسلمين بالاستضعاف- : ﴿وَأَنْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ تَخَافُونَ أَنْ يَخَطَّفَكُمْ النَّاسُ فَأُولَئِكَ وَابْنُكُمْ بِضُرِّهِمْ وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ - سورة الأنفال/26

4/ إن أركون والجابري يعتمدان على الأحاديث الضعيفة والموضوعة في إصاقهم التهم الكاذبة بالصحابة وبخاصة في بيعة السقيفة.

⁸² البخاري: الصحيح، ج 3 ص: 1289 . و ابن حجر العسقلاني: تلخيص الحبير ، ج 4 ص: 42 . ولأباني : صحيح الترغيب و الترهيب ، ج 2 ص: 273 . و الجامع الصغير و زياداته ، ج 1 ص: 453.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث ندعوا المسلمين جميعاً إلى الحذر مما يطرحه بعض المشبوهين بأسماء صريحة أحياناً وبأسماء وهمية أحيان أخرى وإثارة مثل هذه المسائل مع فساده وبطلانها فيها فتح باب شر عظيم على المسلمين ، نخلص القول كما يقرر الحافظ بن كثير رحمه الله : " إلى أن الصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة وأنه لم يخالف في ذلك إلا أهل الأهواء والتحزب الذميمة ، ذلك أن الله تعالى أثنى عليهم في كتابه العزيز ونطقت السنة النبوية بالنطق لهم في جميع أخلاقهم وأفعالهم ، وبدلوا من الأموال والأرواح بين يدي رسول الله ﷺ رغبة فيما عند الله من الثواب الجزيل والجزاء الجميل ولما علم من امتثالهم لأوامره من بعده ﷺ وفتحهم الأقاليم والآفاق ، وتبليغهم عنه ﷺ الكتاب والسنة وهدايتهم الناس إلى طريق الجنة ومواظبتهم على الصلوات والزكوات وأنواع القربات ، في سائر الأحيان والأوقات ، مع الشجاعة والبراعة والكرم والإنفاق والإيثار والأخلاق الجميلة التي لم تكن في أمة من الأمم المتقدمة ولا يكون أحد بعدهم مثلهم في ذلك فرضي الله عنهم أجمعين كما قرر ذلك أيضاً الإمام الحافظ بن كثير⁽⁸³⁾ ، فنسأل الله جل وعلا بأسمائه الحسنی وصفاته العلا أن يسلم المسلمين من كيد المفسدين.

التوصيات

- 1/ يجب التثبت في النقل وبخاصة في الآثار المروية عن الصحابة لأنهم أئمة الدين والمقتدى بهم.
- 2/ يجب تنقيح المناهج الدراسية في مراحلها المختلفة التي تشكك في الإسلام وتطعن في صحابة النبي صلى الله عليه وسلم.
- 3/ يجب على العلماء تجاه الأمة بيان المنهج الصحيح في جميع أبواب الدين وبخاصة مكانة أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حتى لا ينخدع الشباب بالدعايات المغرضة.

مراجع البحث:

- 1/ القرآن الكريم.
- 2/ ابن الأثير ، الكامل في التاريخ.
- 3/ ابن الأثير: أسد الغابة.

⁸³ الباحث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، ص 174.

- 4/ابن الجوزي: المنتظم: ط 1، دار صادر ، بيروت ، 1358هـ
- 5/ابن الجوزي : الضعفاء و المتروكين ، حققه عبد الله القاضي ، ط1 بيروت ، دار الكتب العلمية ، 1406 .
- 6/ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ط1 ، حققه محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة القاهرة ، 1401 .
- 7/ابن كثير : البداية و النهاية ، منشورات دار المعارف، بيروت ، 1985 .
ابن كثير الباحث الحثيث مختصر علوم الحديث.
- 8/ابن العماد الحنبلي : شذرات الذهب، ط1، حققه عبد القادر الأرناؤوط ،مكتبة ابن كثير ، دمشق .
- 9/ابن قتيبة- الكتاب غير ثابت إليه- : الإمامة و السياسة ، طبعة الجزائر ، للنشر ،1989.
- 10/ابن العربي أبو بكر: العواصم من القواصم ، حققه محب الدين الخطيب ، هامش ص : 209 .
- 11/ابن حجر العسقلاني ، لسان الميزان.
- 12/ابن حجر : الإصابة في معرفة الصحابة ، ط1 ، دار الجبل ، بيروت ، 1412 .
- 13/ابن حجر العسقلاني ، تلخيص الحبير .
- 14/ابن حجر : فتح الباري ، دار المعرفة ، بيروت ، 1379 .
- 15/ابن حجر الهيتمي: الصواعق المحرقة.
- 16/عمر بن شبة: أخبار المدينة.
- 17/ابن أبي يعلى أبو الحسين: طبقات الحنابلة ، حققه محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، 1962 .
- 18/أحمد بن حنبل : المسند ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة ، د ت .
- 19/احمد بن حنبل : فضائل الصحابة ، حققه محمد عباس ، ط1 ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، 1983 .

- 20/الألباني ناصر الدين : سلسلة الأحاديث الضعيفة ، مكتبة المعارف ، الرياض، د ت .
- 21/الألباني : ظلال الجنة ، ط3 ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1996 .
- 22/الألباني : الجامع الصغير و زياداته ، المكتب الإسلامي ، دت .
- 23/البخاري : الصحيح ، ط3، حققه ديب البغا، دار ابن كثير ، بيروت، 1987.
- 24/البيهقي :السنن الكبرى ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، 1994
- 25/البيهقي : شعب الإيمان ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1410 .
- 26/الحاكم النيسابوري : المستدرک على الصحيحين ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 27/الخطيب البغدادي: الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة ، د ت .
- الخلال : السنة ، ط2، دار الراهية ، الرياض ، 1415 .
- 28/الذهبي : تذكرة الحفاظ ، حققه حمدي السلفي ، ط1 الرياض ، دار الصميعي ، 1415 .
- 29/الذهبي : ميزان الاعتدال ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1995 .
- 30/الذهبي: الخلفاء الراشدون.
- 31/تاريخ الإسلام للذهبي.
- 32/الذهبي : سؤ أعلام النبلاء ، ط3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985
- 33/الضياء المقدسي : الأحاديث المختارة ، حققه عبد الملك بن دهيش ، ط1 مكة ، مكتبة النهضة الحديثة 1410 .
- 34/الطبري: تاريخ الطبري ، ط1 ، المكتبة العلمية ، بيروت 1407 .
- 35/عبد الله بن أحمد بن حنبل : السنة، ط2، دار الكتب العلمية بيروت
- 36/عمر بن شبة : أخبار المدينة ، دار الكتب العلمية بيروت، 1996 .
- 37/العقل الأخلاقي.
- 38/مسلم : الصحيح ، حققه فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، دت .
- 39/المنذري : الترغيب و الترهيب ، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت1417 .

- 40/الكليني محمد بن يعقوب: الكافي ، ط3 ، دار الكتب الإسلامية ، طهران ، 1328هـ .
- 41/جورج طرابيشي : وحدة العقل العربي الإسلامي ، ط2 ، دار الساقى ، بيروت ، 2002 .
- 42/محمد أركون : الفكر الإسلامي قراءة علمية ، ترجمة هاشم صالح ، ط2 ، مركز الإتحاد القومي ، و المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الدار البيضاء ، 1996 .
- 43/محمد أركون :تاريخ الفكر العربي الإسلامي- هو نفسه : نقد العقل الإسلامي- ، ترجمة صالح هاشم ، ط3 ، مركز الاتحاد القومي ، و المركز الثقافي العربي ، بيروت ، الدار البيضاء ، 1998
- 44/محمد أركون :الفكر الأصولي و استحالة التأصيل ، ترجمة هاشم صالح ، ط2 ، دار الساقى بيروت ، 2002 .
- 45/محمد عابد الجابري :تكوين العقل العربي ، ط8 ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، د ت .
- 46/محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي ، ط7 ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 2004 .
- 47محمد عابد الجابري : العقل السياسي العربي ، ط6 ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، 2003 .
- 48/محمد عابد الجابري : العقل الأخلاقي العربي ، ط2 ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، 2001 .
- 49/محمد عابد الجابري : التراث و الحداثة - دراسات و مناقشات - ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 199
- 50/أحمد علي الإمام ، الصحبة والصحابة رضي الله عنهم ، ط2 ، 1422هـ ، 2001م ، دار جامعة القرآن الكريم للنشر .
- 51/جمال عبد الهادي محمد سعود ، وفاء محمد رفعت جمعة ، أخطاء يجب أن تصحح ، ط1 ، 1405هـ ، 1985م ، دار طيبة .
- 52/محب الدين الخطيب ، القداح والميسر .
- 53/عبد القاهر البغدادي: الفرق بين الفرق .



54/الشهرستاني: الملل والنحل.

55/اليقوبي ، تاريخ اليعقوبي.

56/العقيلي : المفتي في الضعفاء.

57/خالد كبير علال : مدرسة الكذابين في رواية التاريخ الإسلامي و تدوينه.